

جامعة الشهيد حمة لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص
الاجابة النموذجية في مقياس منهجة العلوم القانونية السنة الثانية حقوق السداسي الثاني
2025/2026



مراحل التعليق على النصوص القانونية

إن منهجية التعليق على النصوص القانونية بصفة عامة تتطلب مرحلتين:
أ- المرحلة التحضيرية التعرف إلى النص أو التحليل الشكلي: هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له، بمعنى أن يقوم الطالب بالتعرف إلى هذا النص ومعرفة عوامله ومضمونه أو موضوعه (مثلا يتم الأمر في حال التعرف على الإنسان بهويته ومكان إقامته وتاريخ ومحل ولادته).

- التحليل الشكلي للنص القانوني: 10 نقاط

يقصد به قراءة النص من الخارج وجمع كل المعلومات التي تعد أساسية والتي يعتمد عليها لتكون مدخلا للتحليل. وذلك عبر تحديد طبيعة النص وموقعه ونوعه.
طبيعة النص هوية النص:

إن أول عمل يقوم به الطالب هو تحديد طبيعة النص بشكل دقيق، فيتبين له بسهولة ما إذا كان النص هو نص دستوري أو نص اتفاقية دولية أو مواد تقنين معين، أو مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع فقهي معين (تشريعي أو فقهي) ويتوجب على الطالب في هذا الخصوص أن يشير إلى مصدر هذا النص وربطه ضمن سلم القواعد القانونية، وهل هو نص متكامل ورد ضمن قانون أو مرسوم أو قرار واحد. أو أنه جزء فقط من مادة أو عدة مواد من المصادر السالفة الذكر.

كما يتوجب على الطالب أيضا أن يبين التاريخ الذي صدر فيه النص موضوع التعليق باعتبار أن بعض القوانين قد تصدر في ظروف معينة وخاصة أحيانا، وهكذا فإن تسليط الضوء على الناحية التاريخية التي رافقت صدور النص القانوني من شأنه أن يساهم في إنجاح عملية التعليق بشكل كاف ومنطقي وسليم.
موقع النص (المصدر الشكلي):

يجب تحديد موقع النص وتموضعه ضمن المرجع الذي أخذ منه بطريقة منتظمة وموثقة وذلك حسب طبيعة النص. فإذا كان النص تشريعيًا يذكر الطالب موقعه من التقنين الذي أخذ منه مثلا المادة الأولى من قانون العقوبات التي أشار إليها المشرع ضمن الجزء الأول الذي يتضمن المبادئ العامة. أما إذا كان النص فقهيًا فيذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه وذلك ببيان العناصر المتعلقة بالمرجع.
ظروف صدور النص او غايات النص:

لا يصدر عادة نص قانوني دون أن يكون هناك غاية يسعى المشرع إلى تحقيقها، وبالتالي عندما يسن المشرع قانونا معيناً أو يبدي الفقيه رأيه في موضوع معين فعادة ما يكون لديه قناعة بأن القواعد التي يتضمنها هي حلول المسائل معينة (نص جديد تعديل لنص قديم، تاريخ صدور النص... الخ) كما أن المبادئ التي يعتمد عليها يبحث الطالب فيها بمن تأثر المشرع أو الفقيه في الأخذ بها التشريع الفرنسي الشريعة الإسلامية... إضافة للمعلومات المتعلقة بالكاتب
أسلوب النص:

يتضمن التحليل الشكلي أيضا وصف المظاهر الخارجية للنص من حيث تقسيمه، البنية اللغوية الأسلوب والمصطلحات المستخدمة طول وقصر النص، شرح المصطلحات المستخدمة، البناء المطبعي للنص (مثلا يتضمن النص ثلاث فقرات تبدأ الفقرة الأولى من وتنتهي عند).

- التحليل الموضوعي 10 نقاط

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبني عليها النص، ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات مع دراسة كل كلمة وردت فيه وتحليل كل فقرة من فقراته.
استخراج الفكرة العامة:

يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، ويسهل استخراجها بعد القراءة المتأنية للنص وفهمه وفهم المصطلحات الواردة فيه بحيث تثبت المسألة القانونية التي يتعلق بها.

استخراج الأفكار الأساسية:

بعد استخراج الفكرة العامة يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة ويفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة.
طرح الإشكالية:

الإشكالية أو المسألة المحورية التي يعالجها النص والتساؤلات الفرعية التي يثيرها الموضوع محل الدراسة، وتمثل هذه التساؤلات العمود الفقري لخطة البحث.

ب: المرحلة التحريرية:

في هذه المرحلة يتم وضع خطة مناسبة لمناقشة المسألة القانونية المعروضة من خلال النص.
وضع الخطة:

بعد طرح الإشكالية واستخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية يقوم الطالب بوضع خطة ولو مبدئية تعبر عن التصور العام للموضوع، وذلك بترتيب الأفكار الأساسية ترتيبا منطقيا، وتحقيق التوازن بين مختلف تقسيمات البحث، وبعد ذلك دليلا على قدرة الباحث على التحليل وعدم الخروج على النص.

والهدف من وضع الخطة هو محاولة مناقشة النص بطريقة تحليلية انتقادية، فلا يكفي الطالب بمجرد شرح النص. بل يجب عليه مناقشة الأفكار التي تضمنها النص وإبداء رأيه فيها مع التبرير والإضافة إن لزم الأمر.

المناقشة:

تم المناقشة بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدء بالمقدمة ومرورا بصلب الموضوع والانتهاج بالخاتمة.

المقدمة:

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة مقتضبة ووجيزة ومركزة، ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني، ثم ذكر طبيعة النص ومصدره وتاريخه ومكانه والنصوص المشابهة له. ثم إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص، ثم أخيرا الإعلان عن التقسيم المراد اعتماده للإجابة عن هذه الإشكالية.

صلب الموضوع (العرض):

يجب على الطالب لمناقشة موضوع النص أن يكون ملما بالجانب النظري الكافي أو المعلومات الضرورية لمناقشة موضوع النص، كما يجب عليه أن يتجنب إعادة كتابة ما جاء في النص، بل عليه أن يشرح أفكار النص وينقدها ويبيد رأيه فيها مع التبرير، كما يجب عليه أن التطرق إلى مدى ملائمة القواعد التي يتضمنها النص مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لصدور النص.

الخاتمة:

يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة يليها عرض للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، والتي يمكن أن تكون

- موقف الباحث أو الطالب من رأي الكاتب أو المشرع مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.
- مقترحات مقدمة لتعديل أو مراجعة أو إلغاء أو تحسين النص سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام مع إمكانية طرح صيغة جديدة بديلة.